

دراسات نقدية 1 – الأسبوع السابع

الإطار القانوني للحق في النسيان عبر شبكة الإنترنت
(دراسة تحليلية مقارنة)

إعداد الطالب/

2025



نقد منهج البحث

1. المنهج الوصفي التحليلي المقارن

اعتمدت الدراسة في منهجها على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. فقد حرصت الباحثة على استعراض وتفسير المفهوم القانوني للحق في النسيان، وناقشت أبعاده المختلفة من الناحية النظرية، إضافة إلى تحليله من خلال المقارنة بين نظم قانونية متعددة، ولا سيما التشريع الأوروبي ممثلًا في اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، والقانون الفرنسي، والقانون المصري لحماية البيانات الشخصية. هذا الاختيار المنهجي يتسم بالملاءمة لطبيعة الموضوع، خاصة في ظل اختلاف التشريعات وتفاوت درجات الاعتراف بالحق في النسيان.

غير أن الاعتماد الكلي على المنهج النظري والتحليلي جعل الدراسة تميل إلى الطابع الفقهي التأصيلي، دون أن تتعمق في الجانب التطبيقي. صحيح أن الباحثة قدمت عرضًا جيدًا للأحكام القضائية الأوروبية، لا سيما حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية "Google Spain"، ولكنها لم تقرن هذا العرض بتتبع للتطبيقات القضائية أو القانونية في السياق المحلي المصري أو العربي.

نقد منهج البحث

2. غياب المنهج التجريبي أو العملي

يُسجل على الدراسة غياب أي بعد ميداني أو عملي. فلم تُستخدم أدوات بحثية مثل الاستبيانات أو المقابلات مع متخصصين في القانون أو الأمن السيبراني، والتي كان من الممكن أن تكشف عن مدى وعي الفئات المعنية (مثل مستخدمي الإنترنت، أو الجهات المنظمة، أو المحامين) بهذا الحق. وكان من الممكن، أيضًا، أن تساهم هذه الوسائل في إثراء الدراسة بنتائج كمية أو نوعية تدعم الطرح القانوني النظري بمؤشرات عملية من الواقع، خاصة في ظل حداثة المفهوم في العالم العربي.

نقد الدراسة الميدانية

غياب الجانب الميداني بالكامل

تشير خطة ومنهجية الدراسة بوضوح إلى أنها لم تشمل دراسة ميدانية. وهذا يمثل نقطة ضعف واضحة، خاصة أن الموضوع بطبيعته يتصل بواقع المستخدمين وممارسات محركات البحث والمواقع الإلكترونية، وهو ما يتطلب فحصاً ميدانياً أو عملياً لما يجري على الأرض. على سبيل المثال، لم تبحث الدراسة مدى جاهزية الجهات الرسمية في مصر لتطبيق الحق في النسيان، أو ما إذا كانت هناك آليات حقيقية لحذف البيانات الشخصية عند الطلب. كما لم تستعرض الدراسة أي قضية محلية تم فيها طلب محو بيانات أو حذف روابط من نتائج محركات البحث.

إن عدم تقديم دراسة حالة واحدة محلية، أو حتى الإشارة إلى مواقف سابقة للمؤسسات الإعلامية أو القضائية بشأن هذا الحق، قد أفقد الدراسة بعداً واقعياً مهماً كان يمكن أن يعزز قيمتها.

جوانب القوة في الدراسة

تمثل أحد أبرز نقاط القوة في الدراسة في التأسيس النظري الدقيق لمفهوم الحق في النسيان. فقد تناولت الباحثة المفهوم من زواياه الفلسفية والنفسية والقانونية، وأبرزت تطوره في الفقه القانوني المقارن، كما أوضحت التباين بين الحق في محو البيانات والحق في إزالة الروابط (Dereferencing) من محركات البحث. كما ناقشت العلاقة بين هذا الحق وغيره من الحقوق مثل الحق في الخصوصية، وحرية التعبير، والحق في المعلومة.

تميزت الدراسة بإحاطة واسعة بالتشريعات المقارنة، خصوصًا التشريع الأوروبي (GDPR) والقانون الفرنسي والمصري، كما عرضت عددًا من الأحكام القضائية الأوروبية الهامة التي شكلت الأساس القانوني والعملي لتكريس هذا الحق. وقد استخدمت هذه السوابق القضائية بشكل مناسب لتدعيم النقاش القانوني، خصوصًا الحكم الشهير في قضية "Google Spain".

من الجوانب الإيجابية في الدراسة أيضًا هو تعرضها للتحديات التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة على تطبيق الحق في النسيان، مثل صعوبة حذف البيانات من شبكات البلوك تشين (Blockchain) بسبب طبيعتها اللامركزية، وعدم إمكانية تعديل البيانات المخزنة. كما تطرقت الدراسة لمشكلة "الذاكرة الرقمية الجماعية" وكيف تعرقل أحيانًا ممارسة هذا الحق.

جوانب الضعف في الدراسة

رغم أن عنوان الدراسة يوحي بأنها مقارنة، فإن الجانب الأوروبي (وخاصة الفرنسي) قد هيمن على معظم التحليل، فيما جاء التناول العربي والمصري مقتضباً وغير مدعوم بأمثلة تطبيقية. لم تتم الإشارة إلى أي مشاريع قوانين في دول عربية مثل الإمارات أو تونس التي بدأت خطوات فعلية في تنظيم الخصوصية الرقمية. وكان من المتوقع أن تشمل المقارنة، إضافة إلى الجانب الأوروبي، مقارنة مع تشريعات عربية ناشئة في هذا المجال.

كما تم التنويه سابقاً، فإن غياب أي دراسة ميدانية أو تحليل لواقع التطبيق (في المؤسسات الرسمية أو القضائية) جعل الدراسة تفتقد الركيزة العملية. كما غابت المقابلات مع الخبراء، أو تحليل مواقف الشركات الرقمية الكبرى (مثل جوجل أو فيسبوك) في السياق العربي، أو مدى تجاوبها مع الطلبات المحلية لحذف الروابط.

على الرغم من اتساع التحليل القانوني، فإن الدراسة لم تختتم بتوصيات عملية أو تشريعية واضحة. لم تقترح الباحثة مواد قانونية يمكن تبنيها في قانون حماية البيانات المصري، أو معايير يمكن اعتمادها لطلب حذف البيانات. كذلك، لم تضع تصورات لتقاطع الحق في النسيان مع حرية التعبير وحق الجمهور في المعرفة، وهو التحدي الأخلاقي الأبرز المرتبط بهذا الحق.

الخاتمة

تمثل هذه الدراسة مساهمة أكاديمية قيمة في النقاش القانوني حول الحق في النسيان، خاصة في ظل شح الكتابات العربية في هذا المجال. وقد وفرت إطاراً نظرياً وتحليلياً محكماً لمفهوم معقد وحديث نسبياً، وسلطت الضوء على الإشكاليات المرتبطة بتطبيقه في ظل التطور التكنولوجي. إلا أن الدراسة بقيت رهينة المنهج النظري والتحليلي دون أن تتجه نحو اختبار الواقع العربي أو المصري، وهو ما يُضعف من قدرتها على التأثير في السياسات أو التشريعات المحلية. لذلك، يُقترح في أبحاث لاحقة:

- إجراء دراسات ميدانية لمعرفة مدى وعي الأفراد والمؤسسات بالحق في النسيان.
- تحليل قضايا واقعية عربية، إن وُجدت، تطبق فيها أحكام مرتبطة بهذا الحق.
- صياغة مقترحات قانونية تساهم في تفعيل هذا الحق في الدول التي لم تعترف به رسمياً بعد.

المرجع

بطيخ, م. ر. (2023). الإطار القانوني للحق في النسيان عبر شبكة الإنترنت (دراسة تحليلية مقارنة). 61(1). Retrieved from https://maal.journals.ekb.eg/article_341416.html



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

